العولمة كسياق جديد لإعادة تحديد الوجود الإنساني

نورالدين ثنيو
جامعة الأمير عبد القادر – قسنطينة

1- العولمة في الزمن المعاصر:

العولمة سِمة الزمن المعاصر. هي تَوَجُّه متواصل نحو تكثيف العلاقات البينية بين الأمم و الدول والحضارات و الشعوب، فهي تيار دافق لا يتوقف عن السريان و الجريان إلى استدراج كافة الأشخاص الاعتبارية والطبيعية في وعاء واحد هو العالم الذي صار قارة واحدة لكل الإنسانية، وانتقلنا من ثم من الحديث عن الحراك داخل و خارج mobilité et éxode الأوطان إلى الحراك transhumance في العالم. فالعالم كوحدة قائمة يَتَمَثَّلها الإنسان المعاصر حيثما وجد و يمكنه أن يعيش كمواطن في العالمcitoyen / monde .

العولمة لها فتوحاتها، على رأي المفكر العربي علي حرب[1]، فهي لا تكف عن اقتحام المجالات والفضاءات وإعادة تفسير حقائق الدنيا و الدين.

تاريخنا الراهن هو تاريخ مُعَوْلم يجري في لحظة تشمل الجميع ويحاول أن يدركها الجميع، كل من موقعه في سلّم التقدم. فقد انتهت الجغرافيا، على حد تعبير المفكر الفرنسي بول فيريليو Paul Virilio ، كما انتهى التاريخ القائم على الصراع الثنائي الشيوعي الرأسمالي كما يرى المفكر الأمريكي فوكوياماFukuyam

ومع هذه النهايات بدأ الكلام عن التاريخ الشامل والتاريخ الإنساني[2]. في ظل العولمة الممتدة عبر العالم كله صارت الحضارات القائمة تتعايش في لحظة زمنية واحدة، و تتواجد بشكل فوري وتلقائي، على خلاف ما كان يحصل في الزمن الكلاسيكي الطويل حيث حضارة تتجاوز حضارة وفق منطق تاريخي قائم على توالي الحضارات و ليس تواجدها المشترك كما يحصل اليوم. وعليه، فان فتوحات العولمة و ليس غزواتها وحملاتها سوف تفضي لا محالة إلى انخراط كافة الوحدات الحضارية القائمة اليوم إلى سلك "المدى العولمي" une durée mondialisée لتحقيق حضارة إنسانية ملامحها البارزة التعدد والاختلاف والتنوع و هو ما شرعت فيه أوروبا و أمريكا لأكثر من ثلاثة عقود.

والإشكالية التي نروم طرقها في هذا الموضوع هي أننا نبحث العولمة كسياق جديد يساعد على إعادة تحديد الوجود الإنساني بعد ما صارت العولمة فاعلا زمنيا و حضاريا يفرض نوع جديد من التعامل . هناك مجموعة كبيرة من الدول اليوم، خاصة منها العربية التي تعنينا في هذا المقام، أبدت ارتباكا كبيرا وتخبطا مرعبا في التجاوب مع مقتضيات العولمة في كل تجلياتها و مظاهرها أودى بها إلى الانهيار والتفكك.

سياق العولمة فرض نوعا جديدا من الإشكاليات التي يجب أن ترفع إلى مستوى الزمن الفائق حتى تحظى بالقبول والمعقولية ومن ثم شرعية التناول والبحث. فقد صارت إشكالية الأصالة والمعاصرة و مسألة الهوية بلا موضوع في العالم العربي، ولا تحيل إلى أي اعتبار داخلي يفرضها بشكل حصري، بقدر ما أنها احتاجت إلى أن يرفع مستوى النقاش فيها

إلى المستوى الكوني بما ينطوي عليه من معايير وشروط القبول والشرعية، المواطن من العقد الاجتماعي إلى العقد السياسي.

الفرد في أنظمة ما قبل الدولة الحديثة و المعاصرة يتقوّم (مقوماته الشخصية) ويتحدد (مركزه الاجتماعي و القانوني) بناء على شخصية الحاكم الطبيعية الذي يجسد من الناحية الواقعية و الرمزية نظام الحكم أو الدولة في مدلولها التقليدي المعهود في نظام الإمبراطوريات، لكن بعد الثورات الحديثة في انجلترا و أمريكا وفرنسا، صار الإنسان يتحدد أكثر بناء على عقد اجتماعي تبرمه الجماعة مع ممثليها لإدارة شؤونها العامة بناء على آلية الاستفتاء والانتخاب، بداية من مرحلة القرن الثامن عشر الذي سادت فيه نظرية العقد الاجتماعي[3] بدأت تتشكل ملامح الإنسان / المواطن، أي الفرد الآيل إلى أن يكتسب شخصيته من الجماعة الوطنية، تطوّر الوضع الإنسان الذي صار يستمد وجوده السياسي والقانوني و الاجتماعي والدولي من العقد السياسي بعد ما آل الأمر إلى الدولة كمؤسسات اعتبارية ومرافق عامة، فضلا عن المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية لتعيد تحديد الفرد بناء على عقد سياسي تَظْهر صوره وأشكاله في مختلف الدساتير والمعاهدات والتصريحات بالاستقلال والانضمام إلى تشكيلات وأنظمة سياسية جديدة، فقد صار الفاعل السياسي هو الدولة كشخصية اعتبارية بدلا من حكم الشخص الطبيعي.

شهد القرن العشرون ظاهرة نشأة الدول كوحدات سياسية تمارس نشاطها الوطني فضلا على عملها الدولي، أي علاقاتها الدولية في إطار القانون الدولي، تكَرَّس على اثر ذلك نظام الشرعية الوطنية ونظام الشرعية الدولية في وحدة من التلازم كشرط لحماية الاستقرار والأمن والسلم في العالم كما ورد صراحة في ميثاق عصبة الأمم عام 1919، وفي ميثاق هيئة الأمم عام 1945.

2- الدولة في مواجهة العولمة :

الدولة في مواجهة العولمة، إشكالية تطرح بحدَّة في زمننا الفائق، وتطرح على أساس ما إذا كانت العولمة تساعد على توطيد كيان الدولة أو على عكس ذلك تساهم في إضعافها و زوالها ؟ حقيقة هذه الإشكالية من صلب السياق الإنساني الجديد الذي يحكم و يتحَكَّم في العالم، بمعنى أن الامتحان الصعب الذي يواجه الدولة هو قدرتها على التعامل مع العولمة الشرط الوجودي الرّاهن.

لعلّ التحدي الكبير الذي يطرح على الدولة في هذا الصدد هو قدرتها على التواصل مع الحياة الدولية في سياقها الجديد، والمقصود بالسياق الجديد هو الواجبات والمقتضيات التي صارت تفرضها الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية الجديدة، أي أن تلعب الدولة كشخصية اعتبارية دورها الفاعل في الحياة الدولية، فهي علاوة على كونها كيان وطني يمثل المجموعة الوطنية، فهي أيضا فاعل دولي على صعيد العلاقات الدولية العامة، ومن هنا وجه العولمة في حياة الدولة المعاصرة.

حقيقة، مع تزايد وتيرة العولمة في مختلف مظاهرها وتجلياتها زادت حدّة سؤال السيادة في الدولة الراهنة، هل العولمة تهدد سيادة الدول و تنقص منها أم أنها، على العكس، تساهم ولو نوع من المساهمة في تمتين السيادة عندما تؤازرها اعتبارات خارجية ونشاط

معتبر للدولة في الخارج؟ ومن معاينة الوضع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم نرى أن الكثير من الأمور تغيّرت وتحوّلت في كافة مظاهر وجوانب الحياة الدولية، بناءً على قدرة الدولة على التجاوب مع مسار العالم المعاصر والشروط الجديدة والمتجددة التي يفرضها، وأن الدول المتقدمة أو المتأخرة تم تحديدها وفق هذا الاعتبار الجديد وهو : القدرة على مسايرة العولمة والتعاطي معها في آخر تجلياتها، وقد بات معروفا، أن الدول الأوروبية مع أمريكا الشمالية هي أبرز الدول التي تجايل مسار العولمة الراهن وأقدرها على الإنتاج وفق متطلباتها، ومن ثم توصف بأنها الدول المتقدمة، على خلاف ذلك نجد دولا أخرى تعاني من اللحاق بالزمن العالمي الجديد ومسايرة وتيرة العولمة هي التي توصف اليوم بالدول المتخلفة، وبين الصنفين من هذه الدول توجد مجموعة أخرى من الدول الطالعة التي تعاند في سبيل التوصل إلى مرتبة الفاعل الدولي كأفضل سبيل للحفاظ على كيان الدولة ذاتها، أي تلك الدول التي تعاملت وتفاعلت بشكل ايجابي وجاد مع مقتضيات العولمة في آخر طرازها.

من جملة البلدان التي تعاني من القدرة على التماشي مع وتيرة العالم الجديد، البلدان العربية التي لم تحقق بعد شرط الدولة القائمة بذاتها كشخصية اعتبارية ومؤسسات عمومية غير قابلة للملكية و الاستئثار الشخصي.

فقد كان تحدي العولمة كحراك دولي كاسحا عليها إلى حد أن أنظمتها الحاكمة بدأت تتهاوى الواحد بعد الآخر، معبرة عن فساد نظام الحكم وتأخره الفادح عن النظرية السياسية الحديثة في الحكم وكما تقتضيها حركة العولمة في آخر مراحل عندما ترشح الدولة كفاعل على الصعيد الدولي، فبفعل تراكم الفساد، أي افتقار القدرة على التجاوب مع مفردات ومعاني العولمة، كسياق حديث وما بعد الحديث ظهرت الثورات العربية الشعبية التي أطاحت، ولا تزال تطيح بأنظمة الحكم السلطوية البائسة. تشابهت مقدمات ظهور البلدان العربية كدول ذات سيادة في العصر الحديث في أنها خاضت كفاحا تحرريا ضد الاستعمار الأوروبي وأن النخبة التي تولت الحكم تمادت في الحكم إلى حد التمَّاهي بين الشخصية الطبيعية للحاكم والشخصية الاعتبارية للدولة ولم توفق في ترتيب المرور والانتقال إلى الحكم الديمقراطي، كما تقتضيه النظرية السياسية الحديثة،لا بل هذا التَّما بين الشخصيتين هو الذي أدّى في نهاية المطاف إلى انهيار نظام الحكم بانهيار الشخص الحاكم ثم تلبُّك وتخبُّط الدولة نفسها، وعليه، فإن غياب وتغييب الديمقراطية في أنظمة الحكم العربية الحديثة هو الذي كشفته العولمة وكانت سببا في الإطاحة بأنظمة حكمها، ونرصد أسباب التعثر والإخفاق في قدرة البلدان العربية في التجاوب والتعامل مع السياق الراهن في:

قامت الدولة، ما بعد العصر الكولونيالي، على السيادة التي تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية وكذلك من الشرعية الدولية التي تُلْتَمس من أعضاء المجتمع الدولي في مؤسساته الحكومية وغير الحكومية، فبسب الحرب العالمية الثانية وتداعياتها صارت الشرعية الدولية شرطا ضروريا لاكتساب الصفة القانونية والسياسية كفاعل في الحياة الوطنية والحياة الدولية أيضا، تلازم السياسة الداخلية والسياسة الخارجية حالة جديدة يجب الأخذ بها كقاعدة من القواعد التي تتعامل بها الدولة الحديثة والمعاصرة، ومع زيادة مظاهر العولمة الآيلة دائما إلى توحيد الأنماط والصيغ والقواعد، تأخرت البلدان العربية في التجاوب

مع قواعد العمل السياسي على الصعيد الداخلي كما الخارجي، حيث جرى التركيز حصرا على السيادة الداخلية دونما اكتراث يذكر على صعيد الشرعية الدولية و شروط المؤسسات الدولية.

وهكذا، وقع الإرباك الفادح في الأخذ بعين الحرص والاعتبار السيادة الداخلية والشرعية الدولية على قدر واحد من التعامل حتى لا يؤدي ذلك إلى خلل في بنية السلطة الشرعية، ومن ثم انهيارها، فقد جاءت البلدان العربية بناءً على اعتراف دولي لحركاتها الوطنية، وكان الأمر يتطلب أيضا احترام هذه الشرعية في ممارسة الحكم على صعيد الداخل كما على صعيد الخارج، إن تكامل الدور المحلي والدولي في نشاط الدولة الحديثة والمعاصرة صفة وخاصية من أجل أن تتمكن من أداء الدور الوجودي لها في الحياة الوطنية كما في العلاقات الدولية[4].

وعليه، وعند نهاية التحليل، نجد أن البلدان العربية التي لاذت بالسلطة المحلية واعتبرتها غاية في ذاتها هي التي صارت توصف بالنظام السلطوي وانهارت بعد ما باغتتها الشرعية الدولية في سياقها المعولم، فقد أتتها الضربة من الجهة التي تنكرت لها أي ضرورة التعامل مع قضايا العالم والعولمة بروح من الإنصاف والجدية والإيجابية.

الجانب الآخر في تعثر البلدان العربية في التعامل مع السياق الراهن، هو أن وضع المواطن، لم يعد يتحدد فقط بقوانين تفرضها الدولة ولا تأخذ نصيبها من النقاش العام ومن المداولات العامة، بل المواطن يتحدد بما هو قادر على امتلاك الوعي الكافي الذي يمكِّنه من الحرص على أداء دوره كفاعل في الدولة والمجتمع سواء أكان المجتمع سياسيا أو مدنيا في المعارضة كما في الحكم.

ومن هنا، فان الذي يحدد الدولة هو أيضا المواطن، و أنها لا تكسب شرعية الوجود الحقيقي في غياب المواطن الفاعل الذي يتفاعل مع مقتضيات وتطورات مؤسسات الدولة إلى آخر أشكالها وصيغها وتعبيراتها.

ومرّة أخرى لا يعوزنا التحليل والنقد لكي نشير إلى أن ما يعرف بالربيع العربي هو ثورات لجماهير عانت لحقب زمنية طويلة من الإبعاد والإقصاء والتهميش والسجن والنفي والمسخ السياسي والمدني والتشويه العمراني الذي يحول دون اكتساب مواصفات وخصائص المواطن الحديث والمعاصر، فالثورات التي تجري اليوم في غير بلد عربي هي التنديد المتأخر للشعوب العربية لخوصصة الدولة العربية وامتلاكها من قبل الشخص الواحد، العائلة الواحدة والحزب الواحد ، فقد بَهَت الخطاب الرسمي وفقد معناه من فرط افتقاره للحياة واحترافه النفاق كبديل عن أسلوب الواقعية والحكم الراشد وثقافة المؤسسة العمومية وقانونيتها.

في موضوع الدين والدولة، يجب الإشارة إلى أن الدولة/ السلطة العربية هي دولة الحزب أو الفرد أو العائلة التي تستند بالقوة والتعريف إلى السلطة العسكرية، ومن هنا الإشكال، الأزمة الكبيرة التي تجتاح العالم العربي في تكوين ونشأة دولته.

فالذين تولوا السلطة سواء كان مجيئهم عبر الانقلاب أو التحرر من الاستعمار أو بمساعدة الاستعمار كلهم تداولوا الحكم كثقافة جماعة أو عائلة أو حزب، تعاملوا مع الدولة

كمجال قابل للتمليك والاستئثار والاحتكار إلى أن وصل الأمر إلى مرحلة التوريث، فقد اخْتُزِلت الدولة العربية الحديثة في الزعيم الواحد أو الحزب الواحد أو العائلة الواحدة وبسبب هذا الاختزال تعطلت نشأة الدولة وتطوّرها على أساس من المؤسسات العامة والمرافق والخدمات التي تتعامل مع المجتمع بناء على الحقوق والواجبات وليس وفق الولاءات والانتماءات، ومن ثم ضاعت أكبر فرصة في الزمن الحديث والمعاصر لتكريس مفاهيم وآليات وثقافة الدولة التي لا تزول بزوال الرجال والأحزاب والعائلات، إن الدولة العربية لم تتحرر بعد من اسر الدكتاتورية والاستبداد والنزعة السلطوية، وحُرِمت بالتالي من الانتماء إلى الحراك التاريخي العادي الذي يمكنها من كتابة تاريخها الفعلي.

فقد تبين، في سياق الربيع العربي، وهو نوع من الاستقلال الثاني للشعوب العربية[5]، أن الأنظمة العربية السابقة كانت تتحرك خارج التاريخ وخطابها الرسمي كان خارج النص والبيان الذي يمكن أن تتفاعل معه الأجيال القادمة من الجماهير والمواطنين العرب.

3- الأصالة والمعاصرة في زمننا الفائق:

في ظل الوضع الدولي الراهن، لا زال الفكر العربي والإسلامي الحديث يترنح بين ثنائية الأصالة والمعاصرة كمخرج لأزمة النهضة العربية الحديثة، فقد كانت إشكالية الأصالة والمعاصرة أو الإسلام والغرب أو التراث والحداثة كلّها مسميات لإشكالية واحدة لم نتمكن إلى اليوم من حسمها لكي ندخل نحن العرب والمسلمون الحداثة في كافة تجلياتها ومظاهرها وجوانبها المختلفة، ولعلّ العائق الكبير الذي حال دون ذلك هو النظام العربي التسلطي الذي اكتفى في نهاية التحليل إلى تمديد عمر الاستعمار باستعمار وطني على حد تعبير المفكر المصري الراحل أنور عبد المالك.

إشكالية الأصالة والمعاصرة تطرح مشكلتين أساسيتين وفي لحظة زمنية واحدة هما مشكلة الأصالة ومشكلة المعاصرة، فقد عالج الفكر العربي الحديث والمعاصر مشكلة الأصالة وكأنها أمرا جاهزا يأخذ من التراث والدين فقط، كما عالج مشكلة المعاصرة وكأنها هي أيضا مسألة جاهزة تؤخذ من الغرب، بينما موضوع الإشكالية برمته هو النظر والتفكير في "الأصالة" كمبحث يحتاج في معالجته إلى فكر ناهض، كما يرى المفكر المغربي محمد عابد الجابري[6]، وفي نفس الوقت يتطلب موضوع المعاصرة إلى نظر وتفكير في الحداثة وشروط تبيئتها و توطينها في عالمنا المعاصر، على أن يجرى في مجال عام يحترمه الجميع بما في ذلك الحكام والمجتمع الدولي، فقد كان لغياب الحرية السياسية والمجال العام، وفق نظرية آبارماسHabermas ، أثره البالغ في تزييف موضوع إشكالية الأصالة والمعاصرة لكي تتحوّل إلى تركيب مفتعل وغير متجانس برر سلطة القمع سواء أكانت السلطة سياسية أو السلطة دينية، مع كل التداعيات والنتائج التي نشهدها في عقود عربية سابقة، وما يجري في الوقت الراهن: العولمة ترتد على من لا ينطلق وفق متطلبات التاريخ المعاصر، كما تنتقم من الدول التي لم تحفل بأهم شروط البقاء وهي الديمقراطية من حيث الوعي بمفهومها و من حيث الاحتكام إلى آليتها.

4- في مسألة الأصالة :

تعامل الفكر العربي والإسلامي الحديث مع الأصالة على أنها التراث القديم ومنجزاته الحضارية طوال القرون التي عُرِفت بالعصر الذهبي العربي الإسلامي، بينما تعاملت الجماهير العربية مع الأصالة على أساس أنها إسلام السلف الأول من الأمة الإسلامية وكل شيء يجب أن يقاس على منظومة الشريعة الإسلامية، كما أن الأصالة تعني أيضا في وعي العربي الحديث والمعاصر اللغة العربية والتقاليد والأعراف، كل هذه الأمور، كما هو واضح، تحيل إلى تاريخ ماضي، أي الماضي الذي يتحكم في الحاضر ويصادر في ذات الوقت على المستقبل.

وهذا الوضع أي التطلع الدائم إلى الخلف بدلا من الأمام هو الذي أدخل العقل العربي الحديث والمعاصر في مأزق وجودي لم يتخلّص منه بعد، ويحاول أن يفعل ذلك من خلال الثورات والتحولات التاريخية التي تحدث اليوم في غير بلد عربي.

الحقيقة، أن الأصالة، هي الفعل الأصيل، أي أنها تُطْلَب كفعل يجب انجازه و تحقيقه، وليس التعويل أو الاتكال على قيم و منظومة ومفاهيم ونمط عيش تنتمي كلها إلى الماضي، وبمعنى آخر الأصالة كمفهوم هي بمعنى الفعل الأصيل الذي ينطوي بالضرورة على الجدة والفعالية والاستحقاق والقبول، لأنه جاءت عبر الإبداع الذي يتواصل مع السابق ولا يلغيه وإنما يتخطاه نوع من التخطي بحيث يؤكد أنه جاء من صلب التراث ومن التاريخ الماضي، وكون الفعل الأصيل من الماضي لا يضير الموضوع في شيء لأن كل الإنجازات وحركات الإنسان والمجتمعات تتم في التاريخ وتُقَيَّم على أساس تاريخي معقول وعلمي، يتخلص من كل البقايا والرواسب والغثاء الذي لا يليق بالعصر الحديث والمعاصر، وبهذا المعنى فالأصالة هي ما يبقى صالحا وفق التقييم و الذوق والعقل الحديث، ومن هنا فآلية الفعالية والتقييم هي الاجتهاد على مستوى قراءة الماضي ليس للتشريع للماضي وحل قضايا قديمة لم تعد هناك ما يعادلها أو يماثلها، بل الاجتهاد الفكري وتقديم الجهد العملي في سبيل حل قضايا الإنسان العربي الحديث والمعاصر وفق مرجعيات وأطر تفكير وتحكيم العلوم الراهنة.

انصرف الوعي العربي الحديث حيال الأصالة إلى جانبها المتعلق بالدين واللغة والعادات والتقاليد، وقلما ألتفت إلى الطراز الهندسي الذي تبنى به المدن والبلدات والحواضر الجديدة لتعطى الذوق العربي والإسلامي وتتواصل مع التاريخ في كافة مراحله، وغاب أيضا عن الوعي العربي الحديث والمعاصر البحث الفلسفي والعلمي والأدبي والفني الذي يعيد الاعتبار إلى التراث العربي والإسلامي من حيث تربية الذائقة على اللغة العربية وقدرتها على الإبداع الفكري والتشريعي والفني، والحقيقة أننا لم نحضر إلى هذا النوع من بحث الأصالة إلا مع مطالع عصر النهضة العربية الحديثة وإن في حدود ضيّقة جدّا، بحيث يمكن القول أن الفعل الأصيل بقي مشروعا لم يكتمل.

ما ساد طوال قرون التخلف العربي والإسلامي إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى تقريبا هو ثقافة الفقه وأصوله، أي محاولات القياس على أصول ومنظومات فقهية من التراث، على اعتبار أن الأصل هو الصح والأفضل، ومن ثم ضرورة القياس عليه، مع أننا نعرف جيدا أن الأصل المراد القياس عليه له أصل أيضا، وهكذا دواليك إلى أن نصل إلى

قناعة بضرورة تحقيق أصول خاصة بكل عصر، لأن كل عصر جديد هو جديد بما ينطوي عليه من مفاهيم و أطر معرفية ومرجعيات ثقافية ومنظومات فكرية، وتظهر المنظومات الجديدة وما تنطوي عليه من خلفية ثقافية، هو التطور الذي حصل في مجالات الدولة والمجتمع والعوالم الجديدة التي أبدعها الإنسان من خلال انجازاته العلمية، ومن جملة المجالات الجديدة التي ما زالت عصية على الوعي العربي لكي يدركها و يحقق التطور بها، المجال السياسي، الذي بقي حكرا على الفرد القائد الدائم أو الحزب المستبد الأبدي أو العائلة التقليدية الحاكمة، هذا المجال صار يحتاج، بعد الطفرة الهائلة التي حلت بالعالم المعاصر، إلى إدراكه بوعي كبير لأنه يتعلق بهوية المواطنين العرب والمسلمين وبهوية وكيان الدولة العربية أيضا الذي يتوقف وجودها على وجود فاعل للمواطنين، هذا ما يتعلق بالمجال السياسي، ناهيك عن المجال الاقتصادي الذي يعد عصب الحياة المعاصرة ومجال التعليم والبحث العلمي النظري والتطبيقي، بناء المدن كفضاءات عمرانية للمواطن وللدولة، مجال العلاقات الدولية لتثبيت وتكريس شرعية الوجود واستحقاق العضوية في الهيئات والمؤسسات الأممية، ولعّل هذه المجالات الجديدة هي التي استحث العقل العربي إلى طرق موضوع الحداثة في مقابل موضوع الأصالة أو التراث.

وهكذا، فإن التعامل مع الأصالة بتجريدها من الاجتهاد والنظر والقدرة على تَعَقُّلها في سياقها التاريخي، وهذا ما حدث في العصر الحديث في العالم العربي والإسلامي، حوّلها إلى أصولية، نزعة إيديولوجية صارمة تقف عند الأصول كحقائق أبدية لا يمكن زحزحتها، تتمسك بالنصوص الأولى وتتعامل مع التراث بذهنية رجعية، تعدم في لحظة واحدة الحاضر والمستقبل.

5- وفي مسألة الحداثة قبل المعاصرة

الحداثة في تعريفها البسيط هي قدرة على خلق الحدث واستثماره إلى آخر نتائجه و تداعياته، تعريف الحداثة على هذا النحو يستوجب توفر القدرة ثم الإبداع والخلق ثم ترتيب الفعل والتعامل مع أثره أو كما يقال فعل الفعل.

وهذا يعني وجود عقل يُظْهِر قدرة على انجاز الجديد، تلك هي حقيقة الحداثة كما تعاملت معها الدول المتقدمة في اللحظات التاريخية التي سعت فيها إلى تخطي العصور القديمة والعصور الوسطى كما فعلت مثلا الدول الأوروبية وبلدان أمريكا الشمالية، وكما تسعى في الظرف الراهن البلدان الطالعة أو ما يعرف بدول منظومة "البريك[7] BRIC كل الذين انخرطوا في سياق الحداثة انخرطوا في خلق الأحداث الجديدة على تنوعها وأشكالها: الحدث العلمي، السياسي، الاقتصادي، العمراني والبيئي، وإعادة صياغة وتشكيل متواصل للحياة الدولية في لحظتها المعاصرة، أي مجايلة اللحظة العالمية ومعاصرتها في آخر تعبيراتها وتجلياتها.

وعلى خلاف ذلك، نجد العالم العربي بالكاد يخرج من العصور الوسطى لكي يدخل العصر الحديث ويساهم في إشكالية الحداثة من موقع الفاعل وليس المتلقي، فدول العالم العربي، رغم توفر بعضها على لحظة الإقلاع للدخول إلى الحداثة، بقيت تراوح في نفس

الأسئلة التي طرحتها النهضة العربية الحديثة، أي نهاية القرن التاسع عشر، وأن تاريخها منذ ذلك الوقت هو سعي دائم إلى التقليد والترجمة والمحاكاة و الاستيراد والاقتباس.
وكان لهذا المسلك عواقبه الوخيمة على الوضع العربي العام من حيث إحكام بنية التخلف والاستبداد السياسي و التنمية المعكوسة.

وعليه، فإذا كنّا اليوم نعاني أزمة حادة في نظام الحكم فالسبب يعزى إلى غياب إمكانية التداول والمناوبة في إدارة الشأن العام و تدبير حياة الدولة والمجتمع وفق آلية التعديل والإصلاح والتغيير التي تشترطها الديمقراطية في العصر الحديث والمعاصر، أجيال عربية كاملة لا تزال تنتظر لأكثر من قرن، المساهمة في تحمّل مسؤولية الحكم وما يترتب عليه.

ما نعاني منه في العالم العربي، والجزائر بوجه خاص[8]، استعصاء تكوين الدولة الحديثة وفق مقتضياتها وشروطها التي تتحدد بجدلية المواطن والمؤسسات العمومية، فالتفاعل العضوي بين المواطن والدولة هو الذي يعبر في نهاية التحليل والمطاف الأخير عن وجود سيرورة إبداع وخلق للحداثة السياسية في البلدان العربية، والذي سوف يسمح بوجود الحداثة العلمية الفنية والرياضية ناهيك عن التطور في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

في المجمل والمحصلة، أن العالم العربي لم يدخل المعاصرة التي تعني مجايلة سياق العصر في عالميته، بل بقي العرب، بسبب فساد نظام الحكم عند لحظة النهضة العربية الأولى التي طرحت فيها إشكالية الحداثة و لم تقدم الإجابات، و بقيت تطرح إلى اليوم وكأن الزمن العربي زمنا راكدا لا يتحرك، يتلقى التحوّلات والتغَيُّرات وأثار السياسة الدولية ولا يتقدم، فحقيقة البلدان العربية حقيقة جغرافية لوجود النفط، ومن ثم فهي تمثل حلقة في مشروع الدول الكبرى، ولا تقوى على الفعل السياسي حتى الوطني منه[9]

6- الهوية قاعدة لشخصية دائمة التَّشَكل

وعي الإنسان لنفسه لا ينفصل عما يدركه هو عن ذاته فحسب بل بما ينظر إليه الآخر أيضا، فالهوية هي حاصل تقاطع رؤى بين الذات والآخر كأفضل سبيل لتفادي التفكير الأحادي على مستوى النظام السياسي والنزعة الظلامية على مستوى التفكير الديني أو السِّيَاجات المغلقة les clôtures dogmatiques على ما يرى المفكر محمد أركون، والعولمة كإمكانية لا تكف عن التوسع والانتشار وكشف المجالات وفتحها تساعد على تجنّب الهويات القاتلة[10]، على ما يرى أمين معلوف[11]، التي تقوم على الطائفية والأحادية والذات كمرجع وحيد، وعلى الخروج من الدوائر الفاشية والظلامية والسلطوية. فالهوية في صلتها بالعولمة هي مشروع مفتوح تتقاطع فيه الأنظار بحيث الذي ينظر إلى الآخر ينظر إليه الآخر هو بدوره ، وهكذا، فسياق العولمة يساعد على حدوث النظر والمنظور في ذات الوقت ولذات الشخص.

الهوية اليوم، وفي السياق العالمي والتاريخ الشامل هي بالتعريف المواطن الفاعل الذي يستمد وجوده ليس من القبيلة أو العشيرة التي ينتمي إليها ولا حتى البلد الذي يحمل جنسيته، بل هو المواطن الذي لا تعرف الدولة إلا به، يتطلع إلى ممارسة حقه السياسي في إدارة الشأن العام، يتحدد مركزه الاجتماعي والقانوني بناء على نظام مدني سليم يسمح

بالتنقل والتحوّل والتغيير وفق قوانين بلده أو قوانين المجتمع الدولي، إذا كان الإنسان حيوانا عاقلا واجتماعيا فآن له أن يكون حيوانا عالميا[12].

وضْعُ الإنسان في الزمن الفائق، لا يتحدد فقط بما تفرضه قوانين ولوائح الدولة ولا حتى العادات والتقاليد التي ينتمي إليها، لأن الدولة أيضا تتحدد بوجود المواطن الذي لا يكف عن التطور والنماء في سياق مجتمعه أو مجتمعاته التي ينتمي إليها إن في الداخل أو الخارج، فقد صارت حالة الحراك والتنقل والتواصل حالة ملازمة للإنسان المعاصر تجعله يكسب ملامح وخصائص هويته بشكل دائم لا يتوقف إلى حد القول أن الهوية معطى غير تام آيل دائما إلى التشكل والتكوين، وعليه فإن مبدأ الهوية كما عرّفه الفلاسفة أي هو لا يستوعب حالة الإنسان في هويته الراهنة التي تساوق وتجاري العالم بأسره، فالإنسان بإمكانه أن يحمل أكثر من جنسية وينتمي إلى العالم كموظف عالمي ينتمي إلى شخصية اعتبارية دولية سواء أكانت حكومية أو غير حكومية، وفكرة الشخصية الاعتبارية الدولية هي التي تجعل الإنسان أن لا يبدي كثيرا انتمائه إلى جنسية معية أو قومية محددة وأن لا يراهن على الهوية الدينية أو العنصرية أو اللغوية، ففكرة التعالي والتخطي و تجاوز الاعتبارات القومية هي الرهان الحقيقي للهوية في آخر تعبيراتها المعاصرة.

وهكذا، ونحن نتابع الوضع الإنساني، يجب أن نعترف: بقدر ما أن المواطن موجود وفاعل في حركية المجتمع سواء أكان المجتمع سياسيا أو مدنيا، فإن الدولة كمؤسسة ذات شخصية اعتبارية لا تأخذ أسمها الحقيقي إلا بعد أن تضمن للمواطن الوضع القانوني والسياسي الذي يضفي على الدولة اعتبارها ووجودها الشرعي.

فلا يمكن أن نخلص إلى أي تعريف للمواطن إذا لم نتأكد بشكل أمين من وجود العلاقة العضوية بين المواطن والدولة، إذا كانت المجتمعات الغربية قد قطعت فعلا خطوات عملاقة في مسألة المواطنة وصلتها بالدولة فإن المجتمعات المتخلفة ومنها على وجه التحديد المجتمعات العربية لا تزال تعاني الغموض والإبهام في وضعية المواطن وفي وجود الدولة كمؤسسات عمومية نزيهة متعالية عن الأغراض الخاصة وتلاعبات وسطوة المؤسسات "العمومية" المخصخصة، أي تلك التي يعتبرها القانون تابعة للدولة لكن، وفي حقيقة الأمر يمتلكها خواص جاؤوا من القطاع العمومي للدولة بناء على عقد زبوني تم بين أطراف من الدولة، السلطة وأطراف أخرى من التجار والموظفين الجدد الذين ينفذون مشاريع وبرامج اقتصادية وتجارية يعهدها إليهم الطرف الموجود في السلطة، واضح من هذه الصيغة الوجودية التي يحضر بها الطرفان اللذان يمثلان الوجه والقفا للسلطة الحاكمة لا يكشف باستمرار الوجه الحقيقي للدولة كما الوجه الحقيقي للمواطن، ويقطع العلاقة العضوية التي تلازم بينهما من حيث مزيد من الوضوح و التطور.

في زمن العولمة بما هو زمن مُتَسارع، متجه إلى استيعاب الجماعات والإثيات والقوميات وكافة الوحدات السياسية و المهنية إن على صعيد الدولة الواحدة أو على الصعيد الدولي، نحو وعاء واسع هو الكون ليصبح القارة الجديدة لكل البشر سواء أكانوا ينتمون إلى العالم المتخلف أو العلم المتقدم. فالصلة بين العالمين لا تني تتقارب و تتزايد على نحو يطرح مسألة الإنسان في هذه القارة الجديدة كإشكالية مواطن في العالم. وعليه فإن أفضل سبيل

لإدراك حقيقة الإنسان كمواطن في دولته وفي العالم هي المقاربة الانتروبولوجية التي تتعامل مع الإنسان على كافة مستوياته وخصائصه ومميزاته التي لا تكف عن التغَيّر والتحوّل لكي يحقق المواطن حقيقته في آخر مراحلها التاريخية بحيث يعبّر فعلا عن الصلة العضوية بين المواطن والدولة: الدولة بالمواطن والمواطن بالدولة.

وعليه، فمقاربة الإنسان المواطن مقاربة انتروبولوجية تسمح بإمكانية ربط الإنسان بالعلم في آخر مراحله التاريخية، ومن ثم التأكد من تطور الإنسان بتطوّر العلم والعالم على حد سواء، الانتروبولوجية كما عرفها العالم الفرنسي كلود ليفي ستروس "هي علم الإنسان الذي يعرّف ويتَحَدَّد بقدرته على التطلع إلى معرفة الإنسان الكامل الذي يدرس من ناحية الإنتروبولوجية الاجتماعية انطلاقا من انتاجاته، ومن ناحية الإنتروبولوجية الثقافية انطلاقا من تمثّلاته"[13]. إن هذا التعريف الذي يحدد الإنسان من حيث قدرته على الإنتاج الإجتماعي والإنتاج الثقافي يمنح الإمكان على تواصل الإنسان مع كل البيئة التي تساعد على التطور والنماء سواء تعلق الأمر على النمو المادي أو الثقافي المعنوي. وصلة الإنسان بالإنتروبوبوجية هي التي تحثه دائما على المطالبة بتحسين شروطه الاجتماعية والبيئية والسياسية والوجودية بشكل عام أي فرض الشرط الإنساني الذي يتماشى مع وجود الإنسانية برمتها، ولقيمة وأهمية التحديد والتعريف الإنتروبولوجي للإنسان، خاصة في زمن العولمة، نظيف التعريف الحديث جدّا الذي يعطيه الباحث الإنتروبولوجي أرجون آبادوري المعروف بدراسات ما بعد الكولونيالية، خاصة صلة فقراء العالم بما يجري في العالم في آخر مراحله التاريخية، يقول: " تواصل الإنتروبولوجية اليوم على ايلاء أهمية أكثر لمنطق الإنتاج وإعادة الإنتاج، ولقوة الثقافة، وحيوية الذاكرة، ومجرى العادة، والحراك الروتيني للحياة اليومية، وحيلة التقاليد في الحياة الاجتماعية، بما في ذلك في الجماعات الحديثة جدّا، مثل المراكز العلمية، اللاجئين، المهاجرين، الإنجيليين، نجوم السينما..."[14].

إن العلاقة العضوية والجدلية أيضا التي يجب أن تدرك إلى حد الوعي بها كحقيقة الحقائق، هي الوقوف الدائم على السياق الذي يتطور فيه المواطن لمعرفة درجة انتسابه إلى الدولة ليكشف مدى توفره على خصائص المواطنة ومدى انتساب واستناد الدولة على المواطن.

وعليه، فان المقاربة الانتروبولوجية، بما هي علم الإنسان، يجب أن توظف لمعرفة الإنسان كإنسان تخاطبه كافة قوانين الدولة والعالم في زمن العولمة، إنسان لا يكف عن التطوّر باكتساب خصائص وملامح وإمكانات جديدة، تحتاجها الدولة التي لا تكف بدورها عن التطور والنماء والتَّنَزه والتجرد واكتساب الصفة العمومية بعيداً عن الأمزجة الشخصية للحكام واستبدادهم وطغيانهم وبعيداً أيضا عن الهيئات والمجالس المزيفة التي تعد في حقيقة الأمر امتدادا للحاكم المستبد الفاسد.

اعتماد المقاربة الانتروبولوجية يكشف من جملة ما يكشف ضرورة ربط مصير الدولة بمصير المواطن، على أساس من الاعتماد المتبادل والصلة البينية بحيث لا يستغني أي طرف عن الآخر بالقدر الذي لا يُعَرِّض الصلة العضوية بينهما إلى أي ضعف أو وهن أو تلاشي واضمحلال كما يقدم لنا ذلك المشهد العربي في الوقت الراهن، فبعد عهود من

الإستقلالات العربية، ركن النظام العربي إلى الحكم المستبد وتمادى فيه إلى أن جاءت الثورة الكاسحة جوابا لا يهادن السلطة الفاسدة، وفي الحالة الجزائرية، صرنا اليوم، نحضر ونعاين عن كثب توتر الصلة بين أفراد المجتمع، الذين بالكاد يدركون بأنهم مواطنون، وبين الدولة، التي لا تكاد تدرك بأنها شخصية معنوية واعتبارية من فرط تماديها في احتراف النشاط الزبائني مع الدوائر المغلقة و الفاسدة[15].

عندما نعتمد المقاربة الانتروبولوجية في قياس الوضع العربي ومنه الجزائري، سندرك حقيقة القطيعة التي حصلت بين المواطنين الذين أفترض نظام الحكم وجودهم لتبرير قيام الدولة وحيازتها على الشرعية الدولية والعضوية في هيئة الأمم المتحدة كشرط لوجود الدولة في تاريخ العالم المعاصر، وبين الدولة التي صارت في وعي المواطنين مجرد سلطة يمارسها الحاكم، أو الحزب أو الأسرة بنشوة تحقيق المال والجاه والسؤدد.

ومن هنا، تمُدُّنا التجربة العربية القائمة اليوم في غير بلد عربي على انهيار الدول بانهيار أصحابها، حالة العراق، ليبيا، سورية، اليمن... أما في الوضع الجزائري فالتوتر الاجتماعي يزداد طرداً مع ضعف الدولة و مؤسساتها وعجزها عن معالجة الأزمات والمآزق والمعضلات التي تتخبط فيها، وصار تاريخ الجزائر في العقود الأخيرة تاريخ مأزوم يصعب كتابته من شدّة انفصال الشعب عن السلطة، حالة العجز التي لازمت السلطة في الجزائر تعزى بالأساس إلى أنها من صنع السلطة ذاتها، بمعنى أنها هي التي تتسبب فيها سواء أكانت تدرك ذلك أو لا تدرك، فالمقاربة الانتروبولوجية وحدها كفيلة بتقدير مدى مسؤولية مؤسسات الدولة على كل المشاكل والأزمات التي تعاني منها الجزائر منذ عقود من الزمن، لعّل آخرها ما يجري في منطقة غرداية التي تنذر بنشوب فوضى عارمة تطال الوطن كله.

عندما نقارب موضوع فتور الصلة بين المواطن ومؤسسات الدولة مقاربة انتروبولوجية سوف نضطر إلى طرح السؤال الخطير والقاتل، غصبا عنّا، وهو ما نوع الأزمة التي إذا ظهرت و اشتد أوارها، بسبب وجود ركام من الأزمات التي لم تحل وتعالج، تؤدى فعلا إلى انهيار ليس فقط نظام الحكم، بل إلى انهيار المجتمع نفسه لغياب معارضة معتبرة امتحنت خبرتها وتجربتها في المجال السياسي العام الذي كان موصدا في وجهها، و من ثم يصعب تصوّر وجود جهة تستطيع أن تتولّى الحكم لتجاوز الأزمة، فالأزمة صنيعة السلطة التي لا تعرف كيف تخرج منها لأنها قائمة على شعار قاتل لا يقبل الخيار، بل خيار واحد النظام القائم أو الدمار !؟

وما يجري ترقُّبه في الوقت الراهن، هو هذا بالضبط، أي نوع الأزمة التي سوف تعصف بالبلد لأن السلطة لا تجيب ولا ترد إلا بالمماطلة والتسويف والتأجيل والمراهنة على عامل الوقت لتمييع الحلول و تجنب إسعاف الأوضاع وعلاجها.

الخلاصة :

وصفوة ما يمكن أن ننتهي إليه في هذا البحث النتائج التالية:

ـ العولمة سياق تاريخي يحمل الجميع على التجاوب مع آخر مقتضيات الحداثة والمعاصرة، وأن تخلف وتأخر الدول والمجتمعات ينظر إليه من جانب العولمة كفتح مبين ومدى نجاح وإخفاق الوحدات السياسية في التعاطي معها وتلبية شروطها.

ـ العماد القوي والأساسي الذي يوفر إمكانية وجود الدولة في زمن العولمة هو المواطن الذي لم يعد يتحدد بالاعتبارات التقليدية كما جاءت في الفكر السياسي لعصر التنوير أي نظرية العقد الاجتماعي لا بل بقدرة الإنسان على استيفاء مقتضيات الحياة الراهنة، كما تمليها العولمة في آخر انجازاتها على صعيد المحلي كما على صعيد الدولي، أي نظرية "العقد السياسي" الذي يخاطب المواطن في بلده كما يخاطبه و يتعامل معه كمواطن- العالم.

ـ العولمة مفهوم فاعل يتعامل معه الجميع بالقدر الذي يساعده على مواكبة إيقاع التاريخ في تجلياته و مظاهره الأخيرة، العولمة فاعل كوني يمنح السلطة الشرعية، ويعطي المعنى للعلاقات الإنسانية، وكل تأخر عن الوصول إلى هذا المستوى من القدرة على الفعل يفضي لا محالة إلى التراجع والتخلف، إذا لم نقل الانهيار والتفكك على ما نرى في العالم العربي اليوم.

ـ وتبعا لما سبق، فإن الفرد في زمن العولمة أصبح أو يجب أن يصبح كائنا قابلا للتشكل إلى فاعل ليس في بلده فحسب، بل في كل بلد يرحل أو يلجأ إليه حتى يحصل على مرتبة المواطن الفاعل بعد ما أتاحت له آليات وأداوت و تقنيات منظومة العولمة كل ما يحتاج إليه ليصير كذلك، فالإنسان لا يأخذ هويته بكاملها من الدولة التي ينتمي إليها، بل من البلد في الخارج الذي يوجد فيه في المعارضة أو في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، فقد عادت المعارضة العربية من الخارج بعد ما استثمرت المجال السياسي والعام والفضاء الدولي لكي تطيح بالأنظمة العربية الفاسدة، فالخارج أو الدولي صار يُقَرِّب أكثر المحلي أو الداخلي.

ـ في الحالة العربية، كل الإشكاليات، خاصة منها الأصالة والمعاصرة ومسألة الهوية يجب أن تطرح في سياق العولمة وعلى مستوى كوني حتى تأخذ القضايا العربية معناها الصحيح والسليم، بعد ما تكون استوفت شرط النقاش العام ومرورها في المجال الدولي الذي صار يتوفر أكثر على الاعتبارات والمعايير الشرعية.

هوامش البحث:

[1]- علي حرب، حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء،2000. في توضيح معنى فتوحات العولمة، يقول المؤلف : "إن الإمكانات التي تطلقها العولمة الشاملة، بفتوحاتها الخارقة و تحولاتها الجارفة، تفتح حقا آفاقا جديدة للوجود والحياة، ولكنها تشكل، في الوقت نفسه، تحديات ضخمة، فكرية وتقنية، اقتصادية ومجتمعية، سياسية و أمنية، تطرح أسئلتها المربكة على المعنيين بالشأن الفكري، بقدر ما تطرح أسئلتها المصيرية على الخصوصيات الثقافية" (ص.9) , ويضيف في موضع آخر : " إن ثنائية الهوية و العولمة، قد غدت بؤرة السؤال و مدار السجال، سواء في الأوساط الفكرية أو في الدوائر السياسة، في العالم الغربي، كما في خارجه على ما هو حاصل في العالم العربي(...) بهذا المعنى فإن ثنائية الهوية والعولمة تتجاوز، بقدر ما تستبطن، المتعارضات التي كانت

متداولة حتى الآن، كثنائية التراث و الحداثة أو الأصالة و المعاصرة أو الخصوصية و العالمية. فلكل عصر قضاياه كما له فتوحاته و اختراعاته"(ص.10،9) .

[2]- للإلمام بفكرة التاريخ الشامل في زمن العولمة، يمكن العودة إلى مقال الأستاذ فيليب مينار، Philippe Minard, Globale, connéctée ou transnationale : les échelles de l'histoire, revue Esprit, 2013/12.

[3]- و نقصد بطبيعة الحال الفلاسفة الذي طرحوا نظرية " العقد الإجتماعي" في المجال السياسي في القرن الثامن عشر، أو ما يعرف فلاسفة التنوير السياسي، جون جاك روسو، توماس هوبز، جان لوك، و قد طرحوا نظريتهم في الحكم و إدارة السلطة في الوقت الذي كان المجتمع لا يتوفر على المجال السياسي ولا على المجال العام إلا في إرهاصاته الأولى، الذي يساعد على بلورة مفهوم المواطن. فالعقد الذي يبرم بين الحاكمين والمحكومين هو عقد اجتماعي، بينما نحو اليوم و في الزمن المعاصر حيث الدول والمؤسسات العامة و الدولية هي العناصر و الأعضاء الفاعلة في المجتمع و العالم، فالعقد الذي يبرم بين الحكام أو مدبري الشأن العام هو عقد سياسي بإمتياز، وقوة هذا العقد السياسي أو نظام الحكم هو الذي يمنح الشخص المحكوم صفة المواطن، والشخص الحاكم

[4]- و غني عن البيان و في هذا المقام، ذكر الاعتبارات والأسباب التي جعلت مجموعة البلدان العربية تتأخر وتتخلف عن احتلال المكانة اللائقة في السياسة الدولية :

- عدم تحقيق الحد الواجب للدخول إلى المنظمات الدولية حكومية وغير حكومية، منه على سبيل المثال المنظمة العالمية للتجارة، والاكتفاء بالعضوية السلبية غير الفاعلة في بعضها الآخر.
- غياب شبه تام لممثلي الدول العربية في العمل الدبلوماسي والسياسي الدولي لتسوية الخلافات والمنازعات التي تنشب في غير مكان من العالم. لا بل الذي ساد منذ عقود من الزمن العربي الفاسد أن العرب هم مادة الخلافات والحروب والبؤر المتوترة في العالم التي تستدعي تدخل السياسة الدولية.
- غياب الفعل العربي المشترك والإرادة السياسية في مجال التكامل التنموي العربي العام، وإلى اليوم لم يحقق العرب صيغة دائمة قائمة على العلاقات البينية و الاعتماد المتبادل.
- وبدلا من ذلك، يُقَدّم المشهد العربي على صعيد السياسة الدولية حالة من الحروب والصراعات والنزعات فضلا عن الأزمات والمحن سواء في ما بينهم ، أو مع غيرهم، ناهيك عن الفتن والانتفاضات المحلية داخل الدولة ذاتها.

[5]- حول الثورات العربية الراهنة كاستقلال ثاني، يمكن العودة إلى : نورالدين ثنيو، الديمقراطية كفاعل في الحياة العربية "المستقلة" الراهنة، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، عدد 140، خريف 2011، ص.141-157.

[6]- يقول محمد عابد الجابري في بداية مشروعه لنقد العقل العربي: "إن نقد العقل جزء أساسي وأولي من كل مشروع للنهضة. و لكن نهضتنا العربية الحديثة جرت فيها الأمور على غير هذا المجرى، و لعل ذلك من أهم عوامل تعثرها المستمر إلى الآن. و هل يمكن بناء نهضة بعقل غير ناهض، عقل لم يقم بمراجعة شاملة لآلياته و مفاهيمه و تصوراته و رؤاه". محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ج1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص.5

[7]- أي مجموعة الدول التي يطلق عليها بالدول الصاعدة و هي البرازيل، روسيا، الهند والصين. و هناك دول أخرى تتطلع و تسعى إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة، و قد بلغت مراتب متقدمة مثل دول شرق آسيا، تركيا، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية ..

[8]- انظر دارستنا، نورالدين ثنيو، الدولة الجزائرية، المشروع العصي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، ع. 242، أفريل 1999، ص. 22- 36.

[9]- لعلّ المثل الواضح و البيّن ما يجري اليوم في سورية، حيث يطرح موضوعها على كبار العالم، لا بل كصراع بين روسيا و أمريكا بالوكالة عن النظام السوري و الائتلاف المعارض. كل أوراق الملف السوري بيد الدول الكبرى تتصرف فيه بما يتماشى مع مصالحها أولا ثم ما قد يتبقى من مصلحة السوريين

[10] - Amine Malouf, les identités meurtrières, Grasset, Paris, 1998.

[11]- في عمله الأخير التائهونles désorientés، يروي أمين معلوف قصة حياة مجموعة من الأصدقاء تقطعت بهم السبل بعد الحرب الأهلية اللبنانية، سبعينيات القرن الماضي. كل واحد راح إلى حاله، و سافر حيث استقر به المقام في البلدان الأجنبية، التي سرعان ما تصبح قريبة من الذات و يمكن العيش فيها و معها. كما أن كلهم عاودهم الحنين إلى البيئة الأولى التي احتضنت طفولتهم و كبروا فيها. بعد مكوثهم في بلاد برة أو الغربة كما كان يشاع تبيّن أنها لم تكون بلادا غريبة بل ملاذا من حرب جنونية أتت على ما هو أصيل وقائم بوحي من الهويات الطائفية لم تستوعبها الدولة الحديثة في إطار من العيش معاً و من إدارة التنوع والاختلاف، تبين في نهاية المطاف أن الهوية لا زالت تحتاج إلى إتمام ليس بالعودة إلى الماضي و الطائفي بل بالحياة في المدينة و في الدولة و مع العالم . فالحرب الأهلية اللبنانية كما عاشها أصدقاء " آدم" بطل الرواية و القريب من ملامح المؤلف نفسه، كانت عبثية بكل معاني الكلمة و ليس بمعنى ما فقط لأنها دمرت المادي و المعنوي أيضا، و ما فقدوه في هذه الحرب ربّما وجدوه إلى حد ما، في بلدان أوروبية و أمريكية أنقذتهم من الضياع و التيه. و هكذا، و في الزمن الفائق، صارت الهوية لا تقوم على ما هو أصلي، بل على ما هو أصيل ، و الفرق واضح و بيّن بطبيعة الحال، الهوية الأصيلة هي سعي متواصل إلى انجازها كما يريدها صاحبها و ليست كما استقرت عند عشيرته أو قبيلته أو الطائفة التي ينتمي إليها، و لا حتى البلد الذي يحمل جنسيته على ما نشاهد في البلدان العربية التي حوّلت الهويات إلى هويّات قاتلة أو متقاتلة.

[12]- لمزيد من التعرف على موضوع الهوية في سياق التعددية الثقافية و الحوار و العيش معا، يمكن العودة إلى بحثنا، نورالدين ثنيو، العولمة، الحوار و التعددية الثقافية، مجلة فكر و نقد، الرباط، ع. 78، أفريل 2006.

[13] - C. Levy- Strauss, anthropologie structurale, Plon, Paris, 1958, p.391.

[14]- Arjun Appadurai, condition de l'homme global, Payot, Paris, 2013, p.358. و توكيدا لما جاء في فقرة الباحث آباد وري، نقول أن الإنسان المعاصر تتاح له اليوم أكثر من فرصة و مناسبة لكي ينتمي إلى أكثر من دائرة مهنية، ثقافية ، رياضية علمية ... و في أكثر من بلد أيضا. و لعلّ مثال الرياضة يفصح عن تنوع الإنتماء و الحراك بشكل واضح و بيّن، فقد تتاح للاعب أن ينتمي إلى فريقه المحلي، فضلا عن فريقه الدولي، و يمكن أن ينتقل إلى فريق آخر خارج الوطن و يلعب ضد فريقه أيضا، و في حياته الرياضية يتردد على أكثر من فريق، نفس الأمر يصدق على المدربين الذي يمكن للواحد منهم أن يلعب ضد فريق بلده و ينتصر عليه، كل ذلك يجري في عالم من الحراك الانسيابي يطال البضائع و السلع كما يطال البشر. و تواصلا مع فكرة أباد وري، نقول أن العامل الثقافي صار عاملا فاعلا في إضفاء القيمة و الإعتبار على الأشياء كما على النجوم و المشهورين و العلماء و الفنّانين و الفاعلين في دنيا الناس و الأشياء حيث يمكنهم التنقل في سياق من الحراك الوطني و الدولي. و هذا الوضع بالذات هو الذي فرض إشكالية العالمي و الوطني أو المحلي، أي النزعة الوطنية في مقابل النزعة العالمية، لينتهي الموضوع إلى نفي وجود تقابل و مواجهة، بل إلى تكامل و تواصل، أي وجود مستويات يجب أن يدركها و يصلها الإنسان المعاصر، و التي وجد حلّها المفكر السياسي الفرنسي بيرتراند بادي Bertrand Badie في صيغة "العالمي- المحلي" أي Glocale

[15]- حول موضوع الصلة الشّللية و الزبائنية ، يمكن العودة إلى الكتاب الأخير للباحث الجزائري، محمد الهشماوي، Mohammed Hachemaoui, clientélisme et patronage dans l'Algérie contemporaine, Karthala, Paris, 2014.